العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وهي تحاول النهوض مجدداً

الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية: قدم المكائن وضعف التخصيصات المالية وراء محدودية الإنتاج

كانت من اكبر شركات صناعة الزيوت النباتية في الشرق الاوسط، تميزت منتجاتها بالجودة العالية التي ضاهت بل تفوقت حتى على منتجات بعض الشركات العالمية، وكان الإقبال عليها كبيرا على الصعيدين المحلي والدولي، ولطالما شاركت في معارض صناعية عالمية وعربية وحصدت العديد من شهادات التقدير، من منا لا يتذكر دهن الراعي، وصابون الجمال ومساحيق الغسيل ـ(التايد) ذا النوعية الراقية والعلامة التجارية المميزة والإعلانات عنها التي سادت شاشات التلفزة بالابيض والاسود يومذاك؟ واليوم وبعد مرور اكثر من نصف قرن على تأسيسها، هل شاخت ودخلت طور الكهولة؟ أم ما زالت تنعم بشباب دائم؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال الحوارات التي أجرتها (المدى) مع بعض العاملين فيها وهي تتجول بين أرجائها المترامية الأطراف.

بغداد / شاكر المياح

تصوير / مهدي الخالدي

البيع بالجملة

مركز البيع المباشر

في المختبرات

في معمل الصابون

اللقاء الأول كان مع المدير العام المهندس محمد جبار حسين الدلفي الذي تحدث قائلا: بدايات تأسيس الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية تعود الى مفتتح أربعينيات القرن المنصرم يوم تأسست نواتها باسم شركة استخراج الزيوت النباتية ثم تغير اسمها فسميت مصانع الرشيد في الوقت الراهن بعدما تم دمج مصانعها في عام ١٩٧٠ تحت مسمى الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، بمعنى أن تأريخ التأسيس الرسمي هو عام ١٩٧٠ أما من ناحية المكائن والمعدات والتشغيل واكتساب الخبرات الفنية فهي تعود الى عام ١٩٤٠، ومعروف لدى الجميع أن شركتنا تنتج الان مساحيق التنظيف والصوابين بأنواعها والدهون الصلبة والزيوت السائلة ومستحضرات أخرى مثل الشامبوات بأنواعها المختلفة ومعاجين الأسنان والحلاقة ومنتجات أخرى.

الشركة (والحديث ما يزال للمدير العام) وللأسف الشديد تعرضت للإهمال المتعمد إبّان النظام السابق، مثلها مثل جميع الصناعات المدنية وكان هذا واضحا، إذ لم يعمد الى تطويرها وتحديثها لتتماهى مع التطور الحاصل في دول العالم المتقدمة بغية تضييق الهوّة التي تفصلنا عنها بل على العكس تماما فقد قام بتوسيعها.

التغيير والتمويل الذاتي

وبعد التغيير الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣، تم اعتماد نظام التمويل الذاتي في جميع الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، أي أن الشركة تمول نفسها من خلال تسويق منتجاتها، من الناحية النظرية يبدو هذا النظام صحيحا، غير أنه لا يكون صحيحا مع واقع شركاتنا في الوقت الراهن، ذلك لأننا لا نمتلك مشروعا نستطيع أن نسميه إنتاجيا او منتجا، لأن عوامل نجاح المشروع الإنتاجي تكمن في وجود البنى التحتية الجيدة والحديثة القادرة على العمل بشكل صحيح وبجدوى اقتصادية كاملة والعامل الآخر هو الكوادر التي تمتلك الخبرة والمهارة الفنية العالية، وأن يكون عدد الموظفين فيه يعزز الجدوى الاقتصادية فضلا عن توفر السيولة النقدية الكافية، او رأس المال التشغيلي الذي يكفي لتغطية شراء المواد الأولية، الذي حدث بعد ٢٠٠٣ هو أنه جمدت أرصدة بعض الشركات التي تمتلك مثل هذه السيولة النقدية وتركت في مهب الريح.

وماذا عن الطاقة الكهربائية؟

استطعنا معالجة قضية الطاقة الكهربائية بعد أن أبدت وزارة الكهرباء تعاونا جادًا معنا وإيجابيا في الوقت نفسه من خلال استثنائنا من القطع المبرمج، وهناك عدد من مصانعنا لديه مولدات كهربائية كافية لإدامة العملية الإنتاجية، وموضوعة الكهرباء لم تشكل لنا عقبة رئيسية كأداء، إنما المشكلة الحقيقية هي رأس المال وقدم المكائن التي أكل الدهر عليها وشرب وأصبحت الآن متخلفة جدا تقنيا وإنتاجيا والمطلوب استبدالها بمكائن ومعدات ذات تقنيات حديثة تواكب العصر وما وصلت إليه صناعة الزيوت في العالم وهذا يتطلب تخصيصات مالية كبيرة، وبسبب نظام التمويل الذاتي والميزانية الفقيرة جدا والمتواضعة التي تخصص سنويا لوزارة الصناعة من قبل مجلس الوزراء عجزت الوزارة عن النهوض بمستوى هذا العدد الكبير من شركاتها، إلا أن عتبنا على وزارتنا وحكومتنا يأتي لأن منتجاتنا على تماس مباشر مع الحياة اليومية للمواطن وضمن الحاجة الإنسانية له فهي مواد تدخل في صناعة الغذاء اليومي له وأخرى تدخل ضمن المجال الصحي والتنظيفي، هذه الصناعات معروفة عالميا بأن أجهزتها ومعداتها ذات أسعار متدنية قياسا بالمعدات الأخرى وهي على هذا الوصف بسيطة وغير معقدة غير أن الخبرة في مثل هكذا صناعات مطلوبة وضرورية وذات تخصص دقيق لأنها مهن حاكمة،شركتنا تزخر بالخبرات الطيبة والممتازة، فقط نحتاج الى تحديث المكائن.

٦٪ حصتنا من الموازنة المطلوبة

ويسترسل: مع الأسف لم نحصل في غضون العامين المنصرمين إلا على ما نسبته ٦٪ من المبالغ التي طلبناها، ثم أعدنا النظر في كل الخطط الاستثمارية التي نعتقد بأنها ستكون حبل النجاة ويمكن أن تنهض بالشركة فحددنا الأولويات في بداية الأمر والتي من شأنها أن تطور منتجاتنا مبتعدين عن المشاريع التي تسمى عملاقة والستراتيجيات الضخمة فليس من المنطق أن نطلب هذا في الوقت الذي لا نحصل فيه على مبالغ قد تكون بسيطة من أجل تطوير منتجاتنا الحالية، وفي هذا العام خصص لنا مبلغ وإن كان لا يفي بالغرض غير انه كان ذا فائدة ونتوقع ان يكون مؤثرا بشكل كبير جدا على نوعية منتجاتنا التي تتفوق على نوعية المنتجات الاخرى المستوردة منها او منتوجات القطاع الخاص، وسنظل في منافسة محمومة مع الشبيه المستورد ما لم تتدخل الدولة في هذا الموضوع لان المواطن يجهل حقيقة أن المستورد أفضل أم المحلي لأن المختبرات هي التي تحدد أيّهما الأحسن بينما واقع الحال يفصح عن أن جميع المنتجات المستوردة والمشابهة لمنتوجاتنا لا ترقى الى نصف مواصفات ما ننتجه من منظفات ومعاجين وصوابين او دهون سائلة.

نغطي ١٥ ٪من احتياجات البطاقة التموينية

ويوضح الدلفي قائلا: الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية تغطي في الوقت الراهن ١٥ ٪ من احتياجات البطاقة التموينية من خزين الزيوت والدهون والمنظفات والصوابين، الفترة السابقة كانت عصيبة علينا في علاقتنا مع وزارة التجارة إلا أن الانعطافة الكبيرة في هذه العلاقة كانت عندما تسلم ملف الوزارة وكالة الدكتور صفاء الدين الصافي والذي تبنى توجهات شركة الزيوت النباتية مع أننا على اطلاع مباشر على واقع وزارة التجارة المتخم بالتراكمات الثقيلة التي لا يمكن معالجتها في ليلة وضحاها، وقبل سقوط النظام السابق كنا لا نغطي سوى ٢٥٪ من احتياجات البطاقة التموينية وفي أفضل الحالات والسبب يكمن أيضا في قدم المكائن والأجهزة وتردّيها كلما تقدم بهما الزمن ناهيك عن الانذارات التشغيلية التي تلحق بها جرّاء حركتها ودورانها المستمر وبهذا فإنها تظل مستمرة في تراجعها ما لم يتم تحديثها وتطويرها على الدوام.

معمل المنظفات السائلة

وأكد على أن شركة الزيوت النباتية تعد ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني لسبب بسيط هو أنه لو حظيت بفرصة لتطويرها فإن مصانعها ستغني عن استيراد مواد عديدة وبنوعيات رديئة جدا وبكميات هائلة تستنزف موارد مالية لا حصر لها، ومن المعيب حقا على بلد مثل العراق أن يستوردها، ويتسائل: هل من المنطق أن يستورد العراق معاجين الأسنان والحلاقة والصوابين ومساحيق الغسيل والمنظفات الاخرى؟ ما الجدوى الاقتصادية من هذا؟ هذه صناعات بسيطة تحتاج الى مبالغ بسيطة من أجل النهوض بها وزيادة الطاقة الإنتاجية لها نحن الآن وعلى سبيل المثال ننتج أرقى وأحسن وأعلى نوعية من معاجين الأسنان في العراق ولكن تعبّأ في علبة لا تجذب المستهلك العراقي، التعبئة أمر ضروري في عالم الصناعة.

العلاقة مع القطاع الخاص تتعزز بمرور الزمن

وعن علاقة الشركة بالقطاع الخاص قال: إنها تتعزز مع مرور الزمن لأن الصناعات المشابهة لمنتوجاتنا التي ينتجها القطاع الخاص غابت عن السوق المحلية لأن أغلب هذه المعامل توقفت بسبب تردي الأوضاع الأمنية في السنوات القليلة الماضية، وقبل سقوط النظام السابق كنا ننتج مادة حامض السلفونيك التي نسوقها الى القطاع الخاص وحتى للتصدير أيضا، ونأمل خلال العامين المقبلين أن تسترد هذه المعامل الأهلية عافيتها وتعود للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، كما نحتاج الصناعات البلاستيكية التي تنتجها المصانع الأهلية إذ بدأنا نهجا جديدا، فالعبوة التي لا نستطيع إنتاجها بشكل جميل نستعين في إنتاجها والحصول عليها من المصانع الأهلية ومن المؤلم حقا أن يكون المنتج ذا نوعية ممتازة ومطابقة للمواصفات غير أن تعبئتها لا ترضي ذوق المستهلك الذي يعزف عن اقتنائها، التخصيصات المالية لهذا العام لا بأس بها إذ بلغت نحو ثمانية مليارات دينار ويمكن استغلالها لتطوير بعض خطوط الإنتاج وخاصة وفي نهاية هذا العام ستعبأ الصوابين والمنظفات بعبوات تختلف عن العبوات السابقة شكلا ونوعا وقطعا ستكون عامل جذب للمستهلك ونطمح الى تغيير عبوات معاجين الأسنان والشامبوات وبعبارة بسيطة نحن نعرف ما نريد وماذا سنعمل وعازمون على تطوير الشركة جذريا

أرباحنا وفيرة لكنها مشتتة

وعن الأرباح قال: بعد ٢٠٠٣ لا يمكننا القول بأننا كنا رابحين لسبب بسيط،وهو أن الجزء الكبير من المتحقق منها يذهب الى العمالة الفائضة، وجزء آخر للوقود وجزء لمستلزمات يفرضها الواقع علينا،سابقا كنا نجهز بالوقود بأسعار مدعومة وبسهولة جدا، أما الان فإن السيارة التي تتوجه الى العمارة والبصرة تحتاج الى عناصر حماية، وحينما يمكثون هناك ليومين او ثلاثة لا بد من تغطية نفقاتهم ناهيك عن التعاقد مع مورّدين للمواد الأولية إذ سرعان ما يتدنكلون بعقودهم وتعهداتهم هذا كله محسوب على الأرباح ويأكل من جرفها وإذا أجرينا مقارنة بين الأرباح والرواتب فإن الكفة تميل نحو الخسارة، كما ان تراكم أنقاض المكائن من الاسباب الرئيسية لعدم تحقق فائض أرباح للشركة غير أننا نفخر بأن شركتنا هي الاولى والوحيدة التي عملت وأنتجت عقب سقوط النظام السابق مباشرة ولم نتأخر يوما واحدا كما نفخر بأننا استطعنا تحريك عجلة الإنتاج الأولى في العراق.أما بخصوص العمالة الفائضة فقد أرجع الأمر إلى الظروف التي حاقت بالبلاد قبل الإطاحة بالنظام السابق منها المهجرون بسبب العنف الطائفي ومثل ذلك بعض العاملين في مصنع بيجي من اهالي ديالى والناصرية تم تهجيرهم واستوعبناهم في مصنع المعتصم في محافظة ميسان اضطرارا فأصبح فيه فيض ونقص في مصنع بيجي أضف الى ذلك عودة المفصولين السياسيين إذ استقبلت وزارة الصناعة أعدادا هائلة من هؤلاء، ونحن لسنا ضد العراقيين الذين اضطهدوا إبّان النظام السابق لا سيما وأنا أفخر بأني من المضطهدين في زمن النظام السابق، ولكن وطالما عدت الحكومة هذا الموضوع قضية وطنية وعليه وبما أن مؤسستنا حكومية علينا أن نستوعب المفصولين السياسيين وعلى الحكومة ان تدرج الشركة ضمن التمويل المركزي.وختم قائلا: اتمنى أولا لمؤسسة المدى كل التوفيق وان تكون بمستوى الصحف البريطانية وهذا يعتمد على طبيعة المجتمع ففي بريطانيا على سبيل المثال توزع يوميا الملايين من الصحف ومن هذا المنطلق نأمل ان يرتقي مجتمعنا الى هذا المستوى من الوعي والثقافة، ونتمنى ان يستقر بلدنا لأننا نعتقد بأن العراق إذا ما استقر أمنيا فسيكون مركز إشعاع للمنطقة برمتها من الناحية العلمية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

في مركز البيع المباشر الأول

في مركز البيع المباشر التقينا الموظف فيه علاء ياسين الذي قال: إقبال الجمهور على منتجات الشركة ليس له نظير فمستوى مبيعاتنا يصل أحيانا الى ثلاثة ملايين دينار يوميا أما إذا سوقنا بضائعنا الى المستشفيات والتجار والباعة المتجولين فإن الإيرادات قد تصل الى اكثر من هذا المبلغ لأن منتجاتنا معروفة ومجربة وخاصة مساحيق التنظيف والزاهي ومعاجين الأسنان والحلاقة وخاصة معجون العنبر ناهيك عن المنتجات الاخرى مثل الزاهي والصوابين والشامبو

المهندس علي فلاح قال: بالنسبة لمسحوق التايد الذي تنتجه الشركة فإن مواصفاته افضل من المواصفات القياسية العالمية من حيث الجودة العالية التي تصل الى ٢٦ – ٢٨ فضلا عن الكثافة التي تصل الى ٢٨ ومعدل الرطوبة فيه أقل من ٩ ٪، أما مواصفات المستورد فإن فعاليته لا تتجاوز ١٤ ووزارة التجارة لا تسمح باستيراده إذا كان دون ٢٢ وهذا مثبت مختبريا على المستوى المحلي و الدولي.

مصانع المأمون ومشكلات المواد الأولية والكهرباء والمال

ثم التقينا مدير إنتاج مصانع المأمون حسين صاحب مهدي الذي قال: تمتاز مصانع المأمون بتنوع منتجاتها من الزاهي وغسول الشعر وبودر سومر ومعاجين الأسنان والحلاقة والصابون والمشكلة الرئيسية التي نعاني منها هي عدم توفر المواد الأولية لعجز المجهزين محليين أو أجانب عن إيصال هذه المواد بسبب الوضع الأمني والمشكلة الثانية تتمثل في ضعف الموارد المالية للشركة بسبب غياب التعاون بين الشركة والوزارة سواء في القروض او الإعانات لدعمها والنهوض بالطاقة الإنتاجية، والمشكلة الثالثة والتي تفاقمت خلال الايام الثلاثة الماضية هي عدم تجهيزنا بالطاقة الكهربائية والقطع المبرمج الذي شمل الشركة كان قاسيا جدا فمن بين عشر ساعات قطع، نجهز بساعة واحدة، ولهذه الأسباب وضعف التسويق والترويج لمنتجاتنا وعزوف وزارة التجارة عن التعامل مع منتجاتنا والتي كانت تعد إحدى المنافذ المهمة لزيادة ربحية الشركة التي تشكل المورد الرئيس لتوفير المواد الأولية والآن توقفت بعض خطوط انتاج المنظفات والصوابين فبدلا من إنتاج ٥٠ طناً من هذه المنتجات تراجعنا الى خمسة او عشرة اطنان ولهذا فنحن الان نغطي ٢٠ ٪من حاجة السوق المحلي الذي هو متعطش الى ما تنتجه شركة صناعة الزيوت النباتية.

المهندس الكيمياوي رحيم مشعان نعمة قال: نعمل في الظروف الطبيعية بثلاث نوبات عمل أما حاليا فهناك توقفات بسبب شحة المواد الأولية فضلا عن انقطاعات الكهرباء، اما المكائن فنحن نجددها ونحدثها باستمرار ولدينا الان خطان حديثان للانتاج، نسبة المكائن الحديثة الى القديمة بحدود ٥٠ ٪ من مجموع مكائن المصنع، وهناك دورات مستمرة لتطوير مهارات وكفاءات العاملين والمهندسين وعدد العاملين في قسم الصابون يبلغ ١٢٠ منتسبا وطموحنا استبدال خطوط الانتاج بأخرى حديثة. المشغل الميكانيكي صبيح ابراهيم قال: ليس هناك معوقات نعجز عن إزالتها بل هناك معوقات آنية ليس في مصنعنا او شركتنا فحسب وإنما هي موجودة في كل الشركات الانتاجية وشكى أحد العمال من غياب منظومة السلامة الصناعية كالملابس والأحذية والكفوف الوقائية والكمامات وكذلك عدم صرف مخصصات الخطورة لاسيما أننا نتعامل مع مواد كيمياوية بشكل يومي. في طريقنا الى المختبرات التقينا إحدى العاملات واسمها أمينة رزوقي قالت إنها أمضت ٢٩ عاما في هذا المصنع وراتبها يبلغ ٦٠٠ ألف دينار كما حدثنا مدير الانتاج باستغراب عن أحد السياسيين الذي طالب بإلغاء وزارة الصناعة وإيقاف عمل شركاتها الانتاجية وتساءل: هل يوجد بلد في العالم المعاصر لا توجد فيه صناعات وطنية، كيف تسنى لهذا السياسي الجهبذ أن يتقدم بهذا الطلب؟

مختبرات كأنها خلية نحل

لما دلفنا على عتبة مختبرات المصنع وجدنا العاملين فيها كأنهم خلية نحل يتنقلون من مكان إلى آخر ومن جهاز الى آخر فالتقينا الكيميائية لقاء فائق عليوي التي قالت: نقوم بالفحوصات الكيمياوية للمنظفات السائلة والشامبو والزاهي ومستحضرات التجميل ومعاجين الأسنان والحلاقة للتأكد من المواصفات المعتمدة علما أن مختبراتنا تفتقر الى الأجهزة المتطورة والحديثة ومع ذلك فأنا أضع منتجاتنا في الدرجة الأولى بين المنتجات المستوردة من حيث الفاعلية والنوعية والجودة. زميلتها سميرة حيدر قالت: أمضيت ١٨ عاما في شركة الزيوت النباتية أعمل في مختبراتها ومع هذا ما يزال راتبي ٥٦٣ ألف دينار بسبب ضعف الإنتاج للأسباب التي ذكرها زملائي وزميلاتي سابقا.

في قسم المنظفات التقينا رئيس الكيمياويين الأقدم ندى أحمد عبد الحسين التي قالت: قسمنا متخصص في إنتاج الزاهي والشامبو، وعلامة منظف الزاهي مشهورة في العراق وتلقى إقبالا متزايدا في السوق العراقية للجودة التي يتصف بها وكذلك فإن قوته التنظيفية عالية جدا من خلال المحافظة على المواصفة العراقية (١٠٧٠) التي تعتبر الصيغة القياسية المختبرية للمنتج، وجهدنا ينصب على الحفاظ عليها وتطويرها كلما تطلب الأمر ذلك سواء توفرت المواد الأولية او لم تتوفر، وتضيف: لقد تطور القسم بشكل ملحوظ من خلال تعدد المنتجات فسابقا كنا ننتج عبوة واحدة والان فإن إنتاجنا تضمن لترا واحدا و ٢ لتر و ٧٥٠ و ٥٠٠ مول، وكنا ننتج نوعا واحدا من الشامبو والان ننتج انواعا عديدة منه وهذا يعد تطورا نوعيا مع أن عدد العاملين فيه يبلغ ستين عاملا.

مديرها العام مع المحرر

مدير انتاج معامل المأمون